HCPA
شركة العوفي و الحربي
محاسبون و مراجعون قانونيون

الرياض: 21 / 10 / 1445هـ
الموافق: 2024/04/30م
الرقم: HCPA 40012

السادة جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بمكة المكرمة الموقرين

ترخيص رقم 3198

هاتف رقم: 505614173 إيميل. osar@monteja.org.sa
مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: عقد تعيين HCPA (شركة العوفي والحربي محاسبون ومراجعون قانونيون)

لمراجعة القوائم المالية لجمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بمكة المكرمة للعام المنتهي في 31ديسمبر 2024م

إن الغرض من هذا العقد هو تأكيد فهمنا لشروط تعييننا وطبيعة الخدمات التي سنؤديها، فيما يتعلق بمراجعة القوائم **لجمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بمكة المكرمة** (يُشار إليها لاحقاً بالجمعية) من العام المالي المنتهي في 31ديسمبر2024م والمتضمنة قائمة المركز المالي من وقائمة الانشطة وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية في ذلك التاريخ (يُشار إليها لاحقاً بالقوائم المالية) مع تحديد مسئولية إدارة الجمعية ومهمتنا كمراجعين خارجيين للجمعية.

تنطبق هذه الشروط على الخدمات للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2024م وعلى أي إعادة تعيين لاحقة ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً وعلى الأعمال الأخرى المرتبطة بأي من الخدمات المنفذة بموجب هذا التعيين. وعليه نتفق على الترتيبات العملية المفصلة معكم بشكل منفصل.

مسؤوليات وقيود المراجعة:

1. سنقوم بأعمال المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تتطلب تلك المعايير منا الالتزام باستقلاليتنا والوفاء بمسئوليات آداب وسلوك المهنة الأخرى ذات الصلة بأعمال المراجعة.
2. وفقا لـ" المعايير الدولية للمراجعة المطبقة بالمملكة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين "،فإننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة ببعض الأمور المتعلقة بتنفيذ أعمال المراجعة ونتائجها، يتم توصيف الجهات المسئولة عن الحوكمة والمشار اليهم بخطاب الارتباط " المكلفون عن الحوكمة " وغالباً ما تكون الإدارة أو المالك أو قد يمثلون جزء من إدارة المنشأة أو لجنة المراجعة أو لجان تنفيذيه منبثقه من المجلس وفى حال عدم إمكان فصل أغلب مهامهم عن مهام الإدارة يشار اليهم ب " التقرير " المكلفون عن الحوكمة والمسئولين عن الأشراف عن التقرير المالي " وكذلك تشمل بعض الامور التي يتم التواصل فيها مع "المكلفون عن الحوكمة " ما يلي:
   أ. مسؤوليتنا بموجب " المعايير الدولية للمراجعة المطبقة بالمملكة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. هي تكوين وإبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة تحت إشراف المكلفين بالحوكمة، وأن أعمال المراجعة هذه لا تعفي الإدارة و"المكلفين بالحوكمة "من مسؤولياتهم.
   ب. نظرة عامة حول نطاق وتوقيت أعمال المراجعة المخطط لها.
   ج. الأمور التي توثر على شكل ومضمون التقرير
   د. إفادات كتابيه من الإدارة عن الأمور الهامة، إن وجدت، والناتجة عن أعمال المراجعة والتي نوقشت أو كانت موضوع مراسلات مع الإدارة.
3. تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول، فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ هام وإبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، التي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الانشطة وقائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصا بالسياسات المحاسبية المهمة للجمعية وفقا لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيون، بالإضافة الى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية. والمشار إليهم مجتمعين بخطاب الارتباط "معيار المنشآت الغير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيون، بالإضافة الى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية ".

4. إن التأكيد المعقول هو مستوى مرتفع من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا ل "المعايير الدولية للمراجعة المطبقة بالمملكة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين"، ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري متى كان موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة ان توثر منفردة او في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية كما انه من مسئوليتنا، كطرف بهذا الارتباط، أيضا القيام بما يلي:

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المطبقة.
- تقويم مدى معقولية التقديرات المحاسبية والا فصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الادارة.
- الأخذ بعين الاعتبار ودراسة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعداد القوائم المالية للجمعية لغرض تخطيط أعمال المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءاتها فقط. مع الإشارة أن هذا الاعتبار لن يكون كافياً لتمكيننا من إبداء راي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية أو تحديد كافة نقاط الضعف الهامة فيه.
- استنتاج مدى ملائمة وتطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً الى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وبنية وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

5. إضافة إلى تقريرنا حول القوائم المالية، فإننا نتوقع أن نقدم لكم خطاباً مستقلاً يوضح أية نقاط ضعف جوهرية استدعت انتباهنا حول النظم المحاسبية والرقابة الداخلية. وسنبلغكم أيضاً بأية أمور أخرى خاصة بالحوكمة التي تنمو إلى علمنا نتيجة أعمال المراجعة التي نقوم بها. على أية حال فإنه غير مطلوب منا أن نقوم بتصميم إجراءات مراجعة خاصة لغرض تحديد هذه الأمور، حيث أن النظم المحاسبية والرقابة الداخلية قد تغطي أي جانب من جوانب أعمال الجمعية التي نعتبرها مناسبة. لن يتطلب نظرنا في النظم المحاسبية والرقابة الداخلية للجمعية إجراء دراسة مفصلة وتقييمًا ولن يكون كافياً لتمكيننا من تقديم رأي منفصل بشأن فعالية هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية. لن يتم تصميم أعمال المراجعة
6. لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة الجمعية والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة.
7. لمساعدتنا في فحص قوائمكم المالية فإننا أيضاً سوف نطلب الاطلاع على كافة المستندات أو القوائم، بما في ذلك المراجعة المالية والتشغيلية ومحاضر اجتماعات الإدارة والجمعية العمومية. كما يحق لنا الاطلاع على محاضر كافة هذه الاجتماعات للجمعية واستلام إخطار بمثل هذه الاجتماعات.
8. وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فأننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما اننا نقوم بتحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطا، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على ادلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.
9. وفقاً للمعايير المهنية، فإننا في الحالات غير العادية التي يتعذر علينا فيها إتمام أعمال المراجعة أو تكوين رأي أو في الحالة التي لن نتمكن فيها من إصدار رأي، فإننا يمكن أن نمتنع عن إبداء رأي أو إصدار تقرير متحفظ.
10. بمجرد إصدار تقرير مراجعتنا، فإنه سوف لن تكون هناك مسؤوليات إضافية مباشرة ملقاة على عاتقنا بشأن القوائم المالية لتلك السنوات المالية. ونتوقع منكم إبلاغنا بأية أحداث جوهرية تطرأ خلال الفترة الواقعة بين تاريخ تقريرنا وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية والتي قد تؤثر على القوائم المالية.

مسؤوليات الإدارة:

1. سيتم تنفيذ خدمتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة، وحسبما هو ملائم، على داريه وعلم بأنهم مسؤولين عن:

- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية "وفقا لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيون، بالإضافة الى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية".
- عند إعداد القوائم المالية فان الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدا الاستمرارية في المحاسبة مالم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.
- الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.
- تمكيننا من:

أ. إتاحة المعلومات في الوقت المناسب التي تدرك الإدارة أنها تتعلق بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والمستندات والأمور الأخرى.

ب. الحصول على أي معلومات إضافية قد نطلبها من الإدارة لأغراض المراجعة.

ت. إن إخفاق الإدارة بتزويدنا بالمعلومات المشار إليها أعلاه أو تمكيننا من الوصول للأشخاص باعلاه قد يدفعنا لتأخير إصدار تقريرنا أو تعديل إجراءاتنا ورأينا. وفي حالة حدوث تأخير للوصول للمعلومات مما يترتب عليه تحملنا وقتاً وتكلفة أضافيه فأننا نحتفظ بحق المطالبة بزيادة في الاتعاب لتعويض التكلفة والوقت الإضافي.

2. ان الإدارة مسؤولة أيضا عن تعديل القوائم المالية لتصحيح التحريفات التي تم تحديدها من قبلنا وتؤكد لنا بموجب الافادات المكتوبة بانها تعتقد بان آثار التحريفات غير المسجلة غير هامة، بمفردها أو في مجموعها، بالنسبة للقوائم المالية ككل.

3. إن الإدارة مسؤولة عن إبلاغنا بكافة الاداءات بشأن عدم صحة المعلومات المالية المستلمة من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة وتمكيننا في الوصول الكامل لهذه الادعاءات ولأية تحقيقات داخلية تمت بشأنها في الوقت المناسب. وتشمل الادعاءات المتعلقة بالمخلفات المالية ادعاءات التلاعب بالنتائج المالية من قبل الإدارة أو الموظفين، أو التحايل المتعمد على نظام الرقابة الداخلية، أو التأثير غير المناسب على معاملات الجهات ذات العلاقة من قبل تلك الجهات، أو تضليلنا عمداً، أو ادعاءات أخرى تتعلق بتصرفات غير نظامية أو غش والتي قد تؤدى الى وجود تحريفات في القوائم المالية.

4. إن الإدارة مسؤولة عن إبلاغنا بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل على أو الإفصاح عن القوائم المالية وفقًا لمعيار المراجعة الدولي 560، "الأحداث اللاحقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وهذا يشمل:

- الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع.
- الحقائق التي تعلم بها الإدارة بعد تاريخ تقرير المراجع، ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية.
- الحقائق التي تعلم بها الإدارة بعد إصدار القوائم المالية والتي، لو كانت معروفة في وقت اعتماد القوائم المالية أو تاريخ تقرير المراجعة، قد تتسبب في تعديل القوائم المالية.

محددات عملية المراجعة

هناك قيود ملازمة لعملية المراجعة تشمل، على سبيل المثال، استخدام التقديرات، وفحص البيانات بشكل اختياري، واحتمال وجود تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يحول دون كشف أخطاء أو غش أو عدم التزام بقوانين وأنظمة جوهرية. وبالتالي، هناك مخاطر معينة تتمثل في عدم كشف أي تحريف جوهري تشتمل عليها القوائم المالية. كما ان أعمال المراجعة لا يتم تصميمها للكشف عن حالات الغش أو التحريفات غير الجوهرية في القوائم المالية.

خطاب الإفصاح العام (الإفادات المكتوبة):

حسب معايير المراجعة، فإننا سوف نقوم بتوجيه استفسارات محددة إلى الإدارة عن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وسنطلب من الإدارة تزويدنا بخطاب يتضمن إفاداتها وتأكيداتها عن تلك الأمور. تعتبر ردود الإدارة على استفساراتنا وإفاداتها وتأكيداتها المكتوبة ونتائج اختبارات المراجعة، من بين اشياء أخرى، بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتمد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية.

الاستقلالية:

إذا بدأنا في أداء الخدمات لكم ونما لعلمنا لاحقاً وجود حالات قد تخل باستقلاليتنا فيما يتعلق بأداء تلك الخدمات أو أي عمل آخر نقوم به لكم فإننا قد نحتاج إلى العمل في أداء تلك المهمة. وإذا حدث ذلك فسوف نسعى لحل الموضوع بأسرع فرصة ممكنة ونبحث عن حل يسمح لنا بالاستمرار في المهمة. أما في حالة تعذر وجود حل، فإننا سنضطر إلى إنهاء خدماتنا فوراً ولكن سوف نقوم بالتشاور معكم قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة.

أوراق العمل:

إن أوراق العمل لهذه المهمة هي ملك لـ **HCPAشركة العوفي والحربي محاسبون ومراجعون قانونيون**. الاطلاع على تلك الأوراق لن يسمح به باستثناء ما هو مطلوب قانوناً أو وفق متطلبات أية أنظمة أو بواسطة معايير مهنية محددة.

استخدام البريد الإلكتروني:

قد نستخدم البريد الإلكتروني كوسيلة اتصال في حالة موافقتكم على ذلك، وفي هذه الحالة يتطلب منكم قبول الأخطار المتأصلة (بما في ذلك أخطار السلامة لاعتراض الوصول غير المصرح به عن هذا الاتصال، وأخطار الفيروسات وأية إجراءات مضرة أخرى) والتي تتطلب منكم إجراء مراجعة للفيروسات.

وتقر الجمعية أن البريد الإلكتروني يتنقل من خلال شبكة الأنترنيت العامة التي هي وسيلة اتصال غير مضمونة، وبالتالي فإن سرية المعلومات المرسلة يمكن أن تتعرض لخطر.

فريق العمل:

- سيكون الأستاذ **تركي العوفي** هو الشريك المسئول مسئولية شاملة عن العملية وسوف يكون حلقة الوصل مع الإدارة العليا للجمعية بالإضافة الى الإشراف على كافة الخدمات التي سوف نؤديها للجمعية وبمساعدة الأستاذ/ حسن مسعود والذي سوف يكون مسئولاً عن إدارة عملية المراجعة ويكون حلقة الوصل مع الإدارة العليا والإدارة المالية.
- سيكون هناك العدد الكافي من الموظفين المهنيين المؤهلين لإنجاز هذه العملية في الوقت المحدد.

كذلك سوف نبذل قصارى جهدنا لضمان أن الأفراد المعنيين في هذا العقد يشاركون في تقديم الخدمات ومع ذلك قد نستبدل أولئك بآخرين لبعض المهارات والخبرات.

التوقيت:

سوف نقوم بمناقشة الاتفاق على مواعيد التقارير معكم لتتوافق مع متطلباتكم وتوقعاتكم -وبهذا الصدد سنطلب من إدارتكم المالية إعداد الجداول الضرورية والمعلومات الأخرى المطلوبة لتكون لدينا قبل بداية المراجعة للقيام بمراجعتنا وذلك للحد من مقابلة أي مشاكل رئيسية غير منظورة حيث نلتزم بقدر المستطاع بتسليم تقرير مسودة القوائم المالية في المواعيد المتفق عليها معكم. وسوف نقوم بإبلاغكم فوراً بأية حالات قد نواجهها ربما تؤدي إلى تأخير جوهري وذلك حتى يتسنى لكم اتخاذ ما ترونه مناسباً من خطوات تصحيحية.

عام:

1. إن هذا العقد يمثل كامل الاتفاقية فيما بين الجمعية وشركتنا فيما يتعلق بالخدمات المشار إليها في هذا العقد. يحل هذا العقد محل ويلغي أية عروض أو مراسلات أو اتفاقيات تفاهم سابقة سواء كانت خطية أو شفوية. إن الاتفاقيات المتضمنة في هذا العقد سوف تظل سارية حتى إكمال أو إنهاء الأمور موضوع هذا العقد.
2. أي خلاف أو تغييرات لشروط هذا العقد يجب أن تتم كتابةً ولن يصبح ساري المفعول ما لم يوقع بواسطة شريك مرخص في شركتنا وبواسطة ممثل مفوض من الجمعية.
3. لا يحق للموظف أو الجمعية بعد انتهاء العلاقة الوظيفية مع شركتنا (HCPA) التعاقد والعمل مع الجمعية (العميل) او الموظف.

تسليم الخدمة:

سوف نسعى لضمان أن تكون خدماتنا مرضية في كل الأوقات. وإذا رغبتم في أن تناقشوا معنا كيف يمكن تحسين الخدمات، أو لم تكونوا راضين عنها، فنرجو ألا تترددوا بالاتصال بالشريك، أو المدير المسئول من العملية، حسب الحاجة. ونضمن لكم النظر في أي شكوى في أسرع وقت ونعمل كل ما في وسعنا لإنهاء الأمر.

المحافظة على السرية:

1. تكون كل المعلومات التي نحصل عليها من الجمعية وعملائها خلال عملنا سرية. نتعهد بأن لا نقوم بإفشائها لأي طرف ثالث، ويجوز لنا إذا اقتضت الحاجة إطلاع موظفينا ومسئولينا على هذه المعلومات شريطة أخذ التعهدات اللازمة والدائمة عليهم بعدم إفشائها إلى أية جهات أخرى في أي وقت من الأوقات.
2. لا تحول التعهدات أعلاه بالمحافظة على السرية دون الإفصاح عن أية معلومات بموجب أنظمة أو قوانين سارية المفعول بالمملكة العربية السعودية أو بطلب وموافقة الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية (شريطة أن نقوم بإشعار الجمعية مسبقاً عن أي طلب لأية معلومات قبل الإفصاح عنها). كما لا تسري هذه التعهدات على أية معلومات معلنه للجميع (ماعدا الإفصاح غير المسموح به).

أمور نظامية

وفقاً لقرار معالي وزير التجارة والاستثمار رقم (353/ق) تاريخ 18 صفر 1436 بشأن إقرار برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية ("القوائم")، والذي يتطلب من الشركات والجمعيات إيداع قوائمها المالية والمعلومات المالية الملخصة المختارة الخاصة بها من خلال مراجعي الحسابات المعتمدين، فإن موافقتكم على خطاب الارتباط هذا يعتبر بمثابة تفويض لنا لإيداع القوائم المالية للجمعية ونماذج البيانات المالية الملخصة المختارة للجمعية إلكترونياً لدى قوائم وذلك بعد إصدار تقرير المراجعة حول القوائم المالية للجمعية.

تكون المسؤولية بالكامل على إدارة الجمعية عن أي من المسائل المتعلقة بهذا الإيداع الإلكتروني، بما في ذلك توفر القوائم المالية ونماذج المعلومات المالية الملخصة المختارة ليتم إيداعها إلكترونياً خلال الفترة المحددة بالنظام، في حين تقتصر مسؤوليتنا على إيداع نسخة إلكترونية من القوائم المالية ونماذج البيانات المالية الملخصة المختارة لدى قوائم.

نحن ملتزمون بمراعة ماورد بنظام مكافحة غسيل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/31 بتاريخ 1433/05/11هـ سواء في عملية المراجعة أو في تطبيق إجراءات المراجعة المتعلقة بهذا الشأن.

أتعاب المراجعة وشروط السداد:

1. يتم احتساب أتعابنا على أساس الوقت الفعلي والنفقات المتكبدة مع مراعاة درجة المسؤولية المعنية والخبرة والمهارة اللازمة لمراجعة القوائم المالية.

الأتعاب الخاصة بالمراجعة للقوائم المالية للجمعية على النحو المفصل أدناه:

الخدمة	الأتعاب
مراجعة القوائم المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2024م	12,000ريال
رفع القوائم المالية على المنصة المحاسبية للمركز الوطني للقطاع الغيرربحي	
مراجعة تقارير الربعية للجمعية (الاول والثاني والثالث) من عام 2024م	
الإجمالي	12,000 ريال

- الأسعار أعلاه تشمل ضريبة القيمة المضافة والبالغة قيمتها 15%.
- المصاريف النثرية (إن وجدت) يتم إصدارة فاتورة بها على أساس فعلي.

2. **طريقة السداد:**

سيتم تقديم فواتير الأتعاب وذلك حسب جدول السداد التالي:

- 50% دفعة مقدمة من الأتعاب عند توقيع العقد.
- 50% المتبقي من الأتعاب عند تقديم مسودة تقرير المراجعة النهائية.
- اسم الحساب : ALAUFI AND ALHARBI COMPANY FOR AUDIT SERIVES
- اسم البنك : مصرف الانماء
- رقم الحساب : 68201696335000
- رقم آيبان : SA 40 0500 0068 2016 9633 5000

3. تستحق فواتير أتعابنا عند تقديمها ويلزم سدادها فور ارسال الفاتورة عبر وسائل التواصل.
4. يمكن لكل منها إنهاء الارتباط أو تعليق أعماله بتقديم إخطار كتابي مسبق بـ30 يوماً للطرف الآخر في أي وقت. سوف يتم الإنهاء أو التعليق دون الإخلال بأي حقوق قد تستحق لأي منا قبل هذا الإجراء وتصبح جميع المبالغ المستحقة لنا واجبة الدفع بالكامل عند سريان الإنهاء أو التعليق.
5. في حالة الإنهاء المبكر لارتباطنا، سوف يتم تقديم فاتورة للمنشأة بالخدمات المقدمة حتى تاريخ الإنهاء على أساس عدد الساعات المستغرقة.
6. وإننا على استعداد لمساعدتكم عند الطلب بتقديم خدمات أخرى غير الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالخدمات المالية والاستشارية وأية أمور أخرى لا تتعارض مع استقلاليتنا. وتخضع الخدمات الإضافية لترتيبات وشروط منفصلة.

القوة القاهرة

سوف لن يكون أي منا نحن أو أنتم مسؤولاً بأي شكل كان عن التقصير أو التأخير في تأدية التزاماتنا المعنية بموجب هذا التعيين إذا كان التقصير أو التأخير ناتجاً عن أسباب تقع خارج السيطرة المعقولة للجهة التي قصرت في الأداء.

الاستلام والموافقة:

نرجو التكرم بالتوقيع على نسخة هذا العقد وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع مفهومكم للترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية السنوية للشركة.

إننا نقدر هذه الفرصة التي تتيح لنا خدمتكم، ونؤكد لكم بأننا سوف نولي الأمر عنايتنا الخاصة.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

عن HCPA (شركة العوفي والحربي محاسبون ومراجعون قانونيون)

عن جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بمكة المكرمة

الاسم: صالح بن يوسف الزهراني

التوقيع:

المنصب الوظيفي: رئيس مجلس الإدارة

التاريخ: ٢٦/ ١٤٤٥هـ

الختم: المركز الوطني للعمل التطوعي والخيري - جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بمكة المكرمة - رقم التسجيل ٣١٩٨